A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10-13 يناير/كانون الثاني 2022 و7-8 فبراير/شباط 2022

التمويل الخاص بالمناخ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

موجز

أكّد الجزء الأول من تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2021 أن تغير المناخ قد أدى بالفعل إلى آثار كبيرة على موارد الأراضي والمياه. وتتطلب عدم إمكانية عكس العديد من الآثار اتخاذ تدابير تكيف عاجلة وبذل جهود معززة بهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من أجل الإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة في العالم عند أقل من 1.5 درجة مئوية. وتساهم النظم الزراعية والغذائية في آثار تغير المناخ وتدهور موارد الأراضي والمياه وفقدان التنوع البيولوجي وتتأثر بها. وكي تستجيب البلدان لتأثيرات تغير المناخ وتتكيف معها، على وجه الخصوص في القطاعات الزراعية في الإقليم، تبرز الحاجة إلى تعزيز الوصول إلى التمويل الخاص بالمناخ. وثمة إمكانات لزيادة فرص الاستثمار والتمويل الخاصة بالمناخ من أجل معالجة الاحتياجات غير الملبّاة على صعيد التكيف والتخفيف وتعزيز تمويل مشاريع مواجهة تغير المناخ في قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى دعوة الأعضاء إلى القيام بما يلي:

(أ) الأخذ علمًا بنتائج تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (مجموعة العمل الأولى): *تغير المناخ – الأساس العلمي الفيزيائي*، ونتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة التمويل لأغراض التكيف.

(ب) وتشجيع المؤسسات ذات الصلة على توسيع نطاق التزاماتها بالعمل المناخي في الزراعة واستخدام الأراضي في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

(ج) وتحسين الخبرة الفنية ضمن الوكالات الحكومية والشركاء في القطاعات الزراعية بشأن آثار تغير المناخ والحلول ذات الصلة.

(د) واغتنام الفرص في مجال التمويل الخاص بالمناخ عن طريق توطيد التنسيق بين القطاعات الزراعية من أجل اتخاذ إجراءات وطنية تشمل الحكومات بأسرها وتقوم على الأدلة بشأن تغير المناخ.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

المقدمة

1- تشير التقديرات في الدراسات الإقليمية إلى إمكانية ارتفاع درجات الحرارة من 1.7 إلى 2.6 درجات مئوية بحلول منتصف القرن، لتصل إلى 4.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.[1] وستكون الآثار على الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات كبيرة، وذلك بالنظر إلى أن إنتاجية هذه القطاعات تتأثر سلبًا بالفعل جراء التدهور التدريجي للأراضي والتربة وموارد المياه.

2- ويؤكد تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الأساس العلمي الفيزيائي لتغير المناخ أن تغير المناخ الناجم عن نشاط الإنسان يحدث بالفعل، ويُقدّر حدوث زيادة على تواتر موجات الجفاف والظواهر المتطرفة وشدتها. وتُعتبر الاستجابة لهذه المخاطر ضرورية من أجل زيادة قدرة المزارعين والمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر ضعفًا على الصمود، وهي تتطلب توسيع نطاق الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا، وإجراءات استعادة النظم الإيكولوجية، ومعالجة ندرة المياه وكفاءة الزراعة. ويُعدّ تسريع العمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة) أساسًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك تحقيق هدف القضاء التام على الجوع.

3- ورغم التقدم الجيد الذي أحرزته بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للتحول إلى السياسات والممارسات التي تساعد قطاعات الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، تشير التحليلات إلى أن مشاكل الجفاف وندرة المياه في المنطقة ستتفاقم في ظل السيناريوهات المناخية على المديين المتوسط إلى الطويل. وتواجه نسبة كبيرة من سكان الإقليم الذين يمارسون الزراعة البعلية على نطاق صغير مخاطر خاصة، الأمر الذي يهدد النظم الحالية لإنتاج الأغذية وسبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة.

أولًا – حالة تدفقات تمويل المناخ إلى بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

4- تفوق احتياجات تمويل المناخ في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا معدلات الاستثمار الحالية.[2] وفي الجولة الأولى من المساهمات المحددة وطنيًا، حددت ثمانية بلدان في الإقليم احتياجاتها من التمويل الخاص بالمناخ بقيمة إجمالية بلغت 371 مليار دولار أمريكي. وحددت البلدان احتياجات دعم التمويل الدولي العام الخاص بالمناخ بحوالي ثمانية في المائة من المبلغ الإجمالي، أو 30 مليار دولار أمريكي. ووجد تحليل أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يتلقى في المتوسط 4 مليارات دولار أمريكي سنويًا على شكل دعم تمويلي دولي عام خاص بالمناخ، ويُعدّ ذلك أقل بكثير من احتياجات البلدان الثمانية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي أفادت عن احتياجاتها المالية. ومن ضمن هذه الاحتياجات، تطلب البلدان

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجهات أخرى. 2017. التقرير العربي حول تقييم تغيّر المناخ – التقرير الرئيسي. بيروت. http://riccar.org/sites/default/files/riccar/RICCAR%20Publications/Pdfs/Main%20Report/Arab%20Climate%20Change%20Assessment%20Report-%20Main%20Report_2017.pdf

[2] بالاستناد إلى التحليلات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

مبلغًا للتمويل الخاص بالمناخ لأغراض التكيف يزيد عن ضعف مبلغ التمويل الذي تطلبه لأغراض التخفيف من التأثيرات. وجرى تخصيص نسبة 43 في المائة من التمويل في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بين عامي 2000 و2018 للتكيف.[3]

5- وتتخلف تدفقات التمويل الخاص بالمناخ إلى قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عن التدفقات في الأقاليم الأخرى. وقد بلغت مساهمات التمويل الدولي العام الخاص بالمناخ خلال الفترة 2000-2018 لقطاعي الزراعة واستخدام الأراضي 26 في المائة من إجمالي التدفق العالمي للتمويل الخاص بالمناخ والتي وصل مجموعها إلى 122 مليار دولار أمريكي.[4] ويمثل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أدنى حصة ضمن هذه المخصصات (انظر الشكل 1).

الشكل 1:

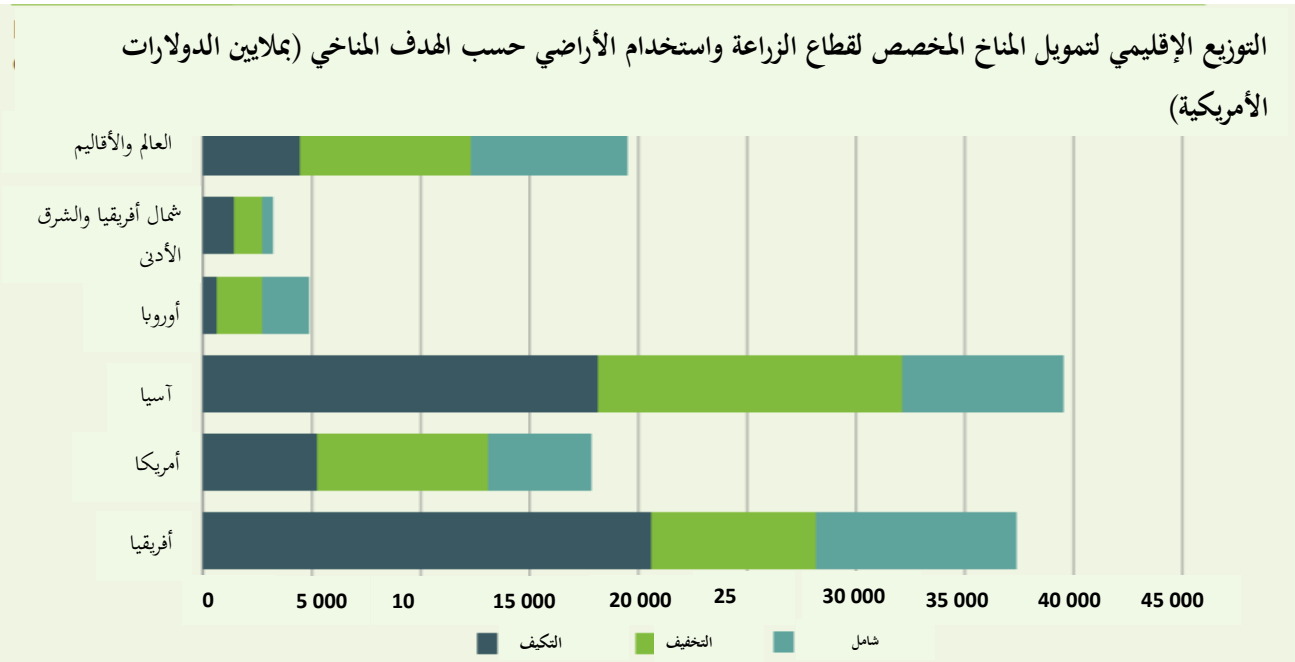

المصدر: قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتمويل الإنمائي المعني بالمناخ التي قامت منظمة الأغذية والزراعة بجمعها واحتسابها

6- وكان معدل زيادة تدفقات التمويل الخاص بالمناخ إلى إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أكثر تدرجًا بالمقارنة مع المعدل المسجل في أقاليم مثل أفريقيا وآسيا والأمريكيتين. وقد فاقت تدفقات التمويل الدولي الخاص بالمناخ إلى قطاعي الطاقة والنقل والقطاعات الأخرى في الإقليم عدد التدفقات إلى قطاعي المياه والصرف الصحي بخمس مرات، وقطاعات الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي الأخرى بسبع مرات على التوالي.[5]

[3] منظمة الأغذية والزراعة، 2021. تمويل المناخ في قطاع الزراعة واستخدام الأراضي – التوجهات العالمية والإقليمية بين عامي 2000 و2018، الصفحة 15 [النسخة الإنكليزية]. متاح على شبكة الإنترنت: https://www.fao.org/3/cb6056en/cb6056en.pdf.

[4] المرجع نفسه.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021، *وثيقة معلومات أساسية* للتقرير الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأراضي والمياه لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. (غير منشورة).

7- وبلغت النسبة المئوية للمشاريع المصنفة على أنها "غير هامة" على صعيد المنظور الجنساني في مشاريع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 60 في المائة (2000-2018)، مقارنة بنسبة 35 في المائة في آسيا و52 في المائة في أفريقيا، مما يدل على أنه لا تزال هناك إمكانية لتخصيص أنشطة التمويل المستقبلية لمسألة المساواة بين الجنسين في الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.

ثانيًا – التقدم المحرز في دعم حشد التمويل الخاص بالمناخ في قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي

8- منذ مطلع عام 2020، أدت جهود حشد الموارد التي بذلتها المنظمة بالتعاون مع البلدان إلى تعزيز حافظة المشاريع في الإقليم بشكل ملحوظ. وجرت الموافقة على مشروعين من مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ في السودان والأردن بقيمة إجمالية قدرها 35 مليون دولار أمريكي وتمت المباشرة بتنفيذهما. ويركّز المشروع في السودان على الاستفادة من إمكانيات الصمغ العربي على صعيد التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، في حين يركّز المشروع في الأردن على زيادة كفاءة استخدام المياه في القطاعات الزراعية. وجرت الموافقة على خمسة مشاريع لتعزيز القدرة على الاستعداد في إطار الصندوق الأخضر للمناخ في البلدان حتى الآن، وهناك مشاريع أخرى طور الإعداد. وتهدف مشاريع تعزيز القدرة على الاستعداد إلى تعزيز القدرات التشغيلية والفنية للسلطات الوطنية المعينة وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الحصول على التمويل الخاص بالمناخ والنهوض بعمليات خطط التكيف الوطنية في البلدان.

9- ونمت حافظة المنظمة لمرفق البيئة العالمية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من 22 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 34.6 ملايين دولار أمريكي في عام 2021. وتبلغ قيمة المشاريع المقبلة في إطار مرحلة منحة إعداد المشاريع 37 مليون دولار أمريكي تقريبًا، ويمثل ذلك ارتفاعًا بالمقارنة مع العام السابق حين بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي. وبذلك يصل دعم المنظمة في عام 2022 إلى 12 بلدًا. وتساعد هذه المشاريع البلدان على استعادة المناظر الطبيعية للواحات والغابات، ومكافحة الآفات والأمراض وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر بهدف زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

10- وسوف تسمح زيادة مواءمة بعض من هذه المشاريع والمشاريع القادمة مع مبادرة الجدار الأخضر العظيم بتحقيق الإجراءات الخاصة بالمناخ وإصلاح الأراضي على نطاق واسع، مما سيعود بالفائدة على بلدان مثل الجزائر والسودان وتونس وموريتانيا.

11- وفي عام 2020، أصبحت منظمة الأغذية والزراعة كيانًا متعدد الأطراف معتمدًا لدى صندوق التكيف، والعمل جارٍ حاليًا على بلورة عدد من مفاهيم المشاريع في الإقليم.

ثالثًا – التوجهات والأولويات المستقبلية بموجب الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031

12- حددت البلدان الأعضاء الاحتياجات في مجال تعزيز بيئتها التمكينية للحصول على التمويل الخاص بالمناخ من أجل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في القطاعات الزراعية. وتشمل التحديات المؤسسية الحاجة إلى أوجه تآزر أفضل بين الخطط الوطنية والخطط القطاعية لتغير المناخ. وسيساهم بناء قدرات الجهات الفاعلة في القطاع

الزراعي في مجال الحلول الزراعية الذكية مناخيًا، بما في ذلك على صعيد المياه والري وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، في زيادة إسناد الأولوية إلى القطاعات الزراعية في الخطط الوطنية. ويُعدّ التأكد من مراعاة هذه الحلول للمنظور الجنساني هامًا لتحقيق غايات هدف التنمية المستدامة في مجال المساواة. ويتمتع تعزيز القدرات في مجال رصد وقياس إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والحصول على التمويل الخاص بالمناخ بإمكانية تنفيذه في إطار مشاريع الاستعداد والجهود القطاعية والوطنية والإقليمية لبناء القدرات.

13- وثمة إمكانية لتنفيذ مشاريع تنطوي على دعم شامل للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ويهيمن التكيف على التدفقات المناخية الموجهة نحو المياه والصرف الصحي وقطاعات الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي، وهناك إمكانات غير مستغلة لتحقيق فوائد مشتركة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها في هذه القطاعات،[6] خاصة بالنظر إلى الترابط القائم بين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ومعالجة تدهور الأراضي والتربة وكفاءة استخدام المياه وندرتها. وهناك فرص متاحة لإسناد الأولوية إلى هذه المسائل في مجال الأولوية البرامجية بشأن تغير المناخ في إطار "بيئة أفضل" واستراتيجية المنظمة الجديدة بشأن تغير المناخ. وتقدم الاستراتيجية نهجًا تنظيميًا متكاملًا لتحقيق الرؤية المتمثلة في "النظم الزراعية والغذائية التي يتم إحداث تحوّل فيها قادرة على الصمود أمام تغير المناخ وعلى التكيف مع آثار تغير المناخ، وتسهم في اقتصادات منخفضة الكربون، وتوفر في الوقت ذاته أغذية مغذية من أجل أنماط غذائية صحية وأعلاف وألياف ووقود بفضل حلول مبتكرة لأجيال الحاضر والمستقبل". ويتم توفير المزيد من الفرص من خلال الاستراتيجية المرتقبة الأولى من نوعها للمنظمة بشأن العلم والابتكار والتي ستتيح فرصة لدمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

14- وينبغي اتباع نهج برامجي للحصول على التمويل الخاص بالمناخ في قطاعي الزراعة والمياه، وهو نهج يسخّر توليد الأدلة، وعمليات تقييم الثغرات، والتنسيق المتعدد القطاعات، وبناء القدرات من أجل تحديد فرص الاستثمار بصورة منهجية. ويمكن أن تساعد زيادة توليد المعرفة من خلال تعزيز مجالات جديدة للبحث والابتكار وتقاسمها داخل الإقليم (من خلال شبكات أو منصات مجموعات الممارسين)، بالإضافة إلى تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لتنسيق العمل في مجال تغير المناخ، في وضع مبادرات التمويل الخاص بالمناخ على مستوى الإقليم ككلّ.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021.